A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.32
2 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة [١٢٩] (تابع)
تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة [١٠] (تابع)
برنامج العمل
التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية [٣٤]
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع قرار
وشائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين [٣] (تابع)
(أ) تقرير لجنة وشائق التفويض
(ب) تعديل

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون اسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة الى Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الاخرى في وثيقة تصويب .

89-64275/A ١٥٤٦ش

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الوثيقة A/44/535/Add.3 التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من الأمين العام يخبرني فيها بأنه حصل بعد صدور رسائله المؤرخة في ١٩ و ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أن غينيا الاستوائية سددت المبالغ اللازمة لتخفيض المتأخرات عليها الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك .

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/44/1)

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : كان النظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة حتى الآن يقتصر على الإحاطة بالعلم به . وكان هذا كل ما في الأمر . ومن الواضح أن ذلك كان نتيجة للجمود المتوارث عن الأيام التي سيطرت عليها المهاترات الكلامية والتي "أصبح الأمن العالمي رهينة للحرب الباردة" . (A/44/1 ، ص ٢) فيها على حد قول الأمين العام نفسه .

أما اليوم فنحن جميعا لا نشهد فقط بل نشترك اشتراكا مباشرا في تحول المنظمة صوب التعاون والتفاعل والاتصال المتحضر والعمل التعاوني بين الدول في بحث مشترك عن ردود لأصعب مشاكل عصرنا .

وبالرغم من أن الحالة الدولية لا تدعو الى الابتهاج بعد ، نرى الآن دلائل ايجابية على تخفيف حدة التوتر الدولي وتسوية الصراعات الاقليمية وتطور الحوار

السياسي واتخاذ اجراءات جماعية لحل المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل العالمية ، وكذلك تزايد الثقة والتفاهم بين الشعوب . وفي هذا السياق يصعب علينا ألا نؤيد إحدى النتائج الاساسية الواردة في تقرير الامين العام : وهي أن عهد المجابهة العقيمة انتهى وأن الحاجة الى إرساء الحلول الدائمة للمشاكل العالمية على أساس مبادئ الميثاق المقبولة بصفة عامة تحظى بالاعتراف العالمي .

إن التغير النوعي في أنشطة الامم المتحدة ينعكس تماما في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة . وهذا التقرير لا يكتفي بتقييم أساسي لأعمال العام الماضي بل يتضمن أيضا برنامجا مدروسا واسع النطاق لانشطة الامم المتحدة في المستقبل القريب . ويمكن أن نقول دون مبالغة أن هذا التقرير يمثل ، بالنظر الى طابع محتوياته التي تتضمن اقتراحات وأفكارا كثيرة محددة ، أحد الوثائق الاساسية للدورة الحالية للجمعية العامة .

ويسعد الوفد السوفياتي أن يلاحظ حقيقة أنه يجري إيلاء اهتمام كبير في تقرير الامين العام الى جهود المنظمة لاحتواء الازمات والصراعات الاقليمية وكذلك الى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها - تلك الالية الفريدة لإقرار السلام . وفي هذا الصدد نشاطر الامين العام رأيه في الحاجة الى اجراء دراسة ، لاسيما من جانب مجلس الامن ، لمسألة تعزيز سلطة عمليات حفظ السلام ومصداقيتها .

هذه الافكار تتسق ونهج الاتحاد السوفياتي بالنسبة لكامل مجموعة المسائل المتعلقة بتسوية الازمات والصراعات الاقليمية باستخدام آلية الامم المتحدة وتعزيز الوظائف الوقائية للامم المتحدة . فالامم المتحدة لها رسالة وهي أن تصبح آلية سياسية وقائية هدفها ضمان الامن الشامل في جميع ميادين العلاقات الدولية العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإنسانية .

إن مؤتمر مندوبي الشعب في الاتحاد السوفياتي حدد - بوصف ذلك أحد المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية السوفياتية في السنوات المقبلة مهمة ضمان الامن المتكافئ والعالمي بعملية تجريد العلاقات الدولية من الصفة العسكرية وإضفاء الطابع الانساني والديمقراطي عليها باستخدام امكانات الامم المتحدة وسلطتها كأرضية لهذه العملية .

ومن هنا يرى الوفد السوفياتي أن مهمته الرئيسية في هذه الدورة هي المساعدة في حفز عملية ثابتة وديناميكية لتحقيق التقدم صوب إعادة هيكلة العلاقات الدولية بمشاركة نشطة للغاية من جانب الامم المتحدة . ونرى أن تقرير الامين العام عن أعمال منظمتنا يستهدف تشجيع القيام بعمليات مبتكرة في الامم المتحدة وزيادة نفوذها وسلطتها في العالم .

وفي هذا الصدد يعرب الوفد السوفياتي عن تأييده لإضفاء الطابع المؤسسي بصفة منتظمة على عملية إجراء دراسة أساسية لتقارير الامين العام عن أعمال المنظمة في كل دورة من دورات الجمعية العامة ، مع اعتماد مقررات ، حسب الاقتضاء ، بالنتائج والتوصيات الواردة فيها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الاعوام الماضية أحاطت الجمعية علما بالتقارير السنوية للامين العام . وإذا لم أسمع اعتراضا هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحيط علما بتقرير الامين العام؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختتم النظر في البند ١٠ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناء على طلب رئيس مجموعة الدول الافريقية سنرجئ النظر في البند ٣٧ من جدول الاعمال المعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" الى موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد .

البند ٣٤ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

(أ) تقرير الامين العام (A/44/550)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي ممثل بيرو الكلمة لعرض مشروع القرار .

السيد اروسبيدي (بيرو)(ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني أن أعرض مشروع القرار A/44/L.8 المعنون "التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية" . ان المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية هيئة حكومية دولية تتألف من ٢٦ دولة من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأنشئت في عام ١٩٧٥ بهدف تقديم مساعدة متعددة الأطراف الى دول المنطقة ، وعلى وجه التحديد بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . إنها المحفل الوحيد للتنسيق والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والحوار السنوي لوزراء الخارجية ، الذي يجري في إطارها ، هو أعلى هيئة استشارية اقليمية .

مشروع القرار A/44/L.8 تشارك في تقديمه كل الدول الاعضاء في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وهو يهدف الى توسيع وتقوية التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . لقد حظيت المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية منذ نشأتها بدعم العديد من هيئات ومنظمات الامم المتحدة ، وذلك عن طريق إسهامها في تنفيذ العديد من المشاريع التي تهم حكومات المنطقة .

وأود أن أشير الى أن الجمعية العامة قد اتخذت في دورتها الثالثة والاربعين

القرار ٥/٤٣ الذي طلبت فيه من الامين العام أن يحيطها علما في هذه الدورة بتنفيذه وتقييم التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

ونحن نسعى من خلال اعتماد مشروع القرار الذي أعرضه اليوم الى تجديد الالتزام بتوسيع التعاون القائم الذي نرى أن من الضروري توسيع نطاقه ودعمه .

ان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه بكامل هيئتها يشير في ديباجته الى مشروع المقرر ٢٨٩ الذي اتخذه مؤخرا مجلس أمريكا اللاتينية ، وهو الهيئة العليا للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والذي تم الاعراب فيه عن الارتياح إزاء اتخاذ القرار ٥/٤٣ من جانب الجمعية العامة .

فيما يتعلق بفقرات منطوق مشروع القرار A/44/L.8 ، تحيط الجمعية العامة فيها علما مع الارتياح بتقرير الامين العام ، وتعرب عن ارتياحها للمقرر ٢٨٩ الذي اتخذه مجلس أمريكا اللاتينية ، وتحث اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على توسيع وتعميق أنشطتها مع المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مجالي التنسيق والدعم المتبادل ، وتحث برنامج الامم المتحدة الانمائي على تعزيز وتوسيع دعمه للبرامج التي تضطلع بها الامانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وتحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الامم المتحدة على مواصلة وتكثيف دعمها وتعاونها مع المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فيما تضطلع به من أنشطة ، وتطلب الى الامين العام للامم المتحدة أن يقوم بالتعاون الوثيق مع الامين الدائم للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بالدعوة الى عقد اجتماع في عام ١٩٩٠ بين أمانتيهما بهدف تحديد المجالات التي يمكن فيها توسيع نطاق التعاون بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وتطلب الى الامين العام للامم المتحدة والامين الدائم للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الشروع في إجراء مشاورات لإعداد نص اتفاق للتعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

وحيث أن مشروع القرار لا يتضمن أية عناصر خلافية ولن تترتب عليه أية آثار مالية على المنظمة بل يجسد طموحات بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق

بتوسيع وتكثيف التعاون فيما بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، فإن وفد بيرو يعرب ، باسم المنطقة برمتها ، عن الامل بأن يعتمد مشروع القرار ، الذي شاركت في تقديمه جميع البلدان الاعضاء في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، دون تصويت .

السيد باولّيو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تمثل المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية من نواح عديدة مؤسسة فريدة في أسرة المنظمات الدولية .

انها فريدة بسبب المقاصد التي تسعى الى تحقيقها . فمن أهدافها الاساسية إجراء المشاورات والتنسيق فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح للمنطقة إتخاذ مواقف واستراتيجيات مشتركة والعمل معا بثقة في التعامل مع البلدان الاخرى والتجمعات والمنظمات الدولية . وهي فريدة بسبب دستورها ، إذ أنها تقتصر في تشكيلها على بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، ولذا فإنها مؤسسة ذات مهمة اقليمية حقة . وهي فريدة بسبب هيكلها المؤسسي ، فهي تتكون من هيئة عمومية هي مجلس أمريكا اللاتينية الذي يعد أعلى محفل يمكن فيه لبلدان المنطقة تحليل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ، وأمانة دائمة التي تزاول أعمالها بعدد قليل من الموظفين ، ولجان العمل ، وهي هيئات مرنة تُشكل وتعمل على أساس الحاجة الفعلية وتوخي الكفاءة والاقتصاد في النفقات .

وبالتالي ، فإن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تعد الجهاز الوحيد القادر على التماس نهج إقليمي بحق في معالجة مشاكل الازمة الاقتصادية الحرجة التي تعاني منها بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمشاكل السياسية والاجتماعية الناجمة عنها . يرتكز وجود المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وعملها على أساس افتراضات لا يمكن إنكارها تتمثل في المصالح والمشاكل المشتركة لكل أعضائها ، والحاجة الى ايجاد حلول مباشرة لهذه المشاكل ، والايمان بأنه سيتسنى لبلدان المنطقة ، عن طريق العمل معا ، أن تزيد الى أقصى حد من قدرتها التفاوضية .

ووفقا لذلك تشكل المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية انعكاسا مؤسسيا

للحقيقة الاجتماعية والسياسية التي تتسم بها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ زمن الاستقلال والتي تتمثل في التضامن الوثيق بين أعضائها على الرغم من اختلافها العرقي والثقافي واختلاف منظماتها السياسية وتنميتها الاقتصادية . ويتضح هذا التضامن الاقليمي في كل مجالات الحياة الدولية ، ولكنه يتجلى على نحو أكبر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين تواجه فيهما بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعتى التحديات وتبرز فيهما بجلاء المصالح المشتركة .

في السنوات القلائل التي مضت على إنشاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٥ ، أصبحت أداة بالغة الجدوى للمنطقة في تحديد المشاكل المشتركة ، وصياغة الاستراتيجيات وتعزيز المواقف التفاوضية لأعضائها .

ومن الواضح أن فعالية المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ستتوقف الى حد كبير على كيفية تنسيق أنشطتها مع المنظمات الاخرى ، وبصفة خاصة مع الامم المتحدة ، وعلى درجة التعاون القائم بينها وبين هذه المنظمات . ويسعدنا أن نرى من تقرير الأمين العام أن التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد تعزز وتوسع سواء فيما يتعلق بالمواضيع أو بالمؤسسات .

ويصف التقرير قائمة طويلة للانشطة التي اشتركت الوكالات المذكورة في تنفيذها ، وتتضمن هذه القائمة بعض القضايا التي تتسم بأهمية قصوى لبلدان المنطقة في الوقت الراهن مثل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، والخدمات ، والبيئة ، والأمن الغذائي .

ولذا أصبح التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تعاونا أقوى في العام الماضي ، وتوضح كل الدلائل انه سيزداد فيما يبدو عمقا واتساعا ليشمل برامج ووكالات ومنظمات أخرى تابعة لمنظومة الامم المتحدة . وفي إطار هذا التعاون الواسع النطاق ينبغي استرعاء الانتباه الى المجالات العديدة التي تعمل المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فيها بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والكاريبي ، والى الدعم التقني والمالي الذي يقدمه برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة لاعتماده هو اقتراح تدابير لمواصلة وتعميق التعاون وتبادل الدعم فيما بين المؤسستين . وبالتالي يُرجى من الامانتين أن تقوما معا بتحديد المجالات التي يمكن فيها توسيع نطاق التعاون بين المؤسستين وبدء المشاورات بغية وضع مشروع اتفاق بشأن التعاون فيما بينهما .

ومن المؤكد أن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ستصبح ، بفضل التعاون مع كل الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات وبرامج الامم المتحدة ، أوفر قوة وأنه سيكون بمقدورها في الوقت نفسه أن تواصل استخدام مواردها بأكثر الطرق فعالية . ولذا فإننا نثق بأن الدورة الحالية للجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار A/44/L.8 المعروض عليها اليوم ، يتوافق الآراء ، مثلما فعلت فيما يتعلق بمشاريع القرارات المماثلة التي قدمت في الدورات السابقة .

السيد مونتانو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من الغريب أنه بينما أصبحت الاوضاع الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والكاريبي تبعث على مزيد من التشجيع فإن المنطقة تعاني من أخطر الأزمات الاقتصادية في تاريخها . لقد كانت

الثمانينات بالنسبة لبلداننا جميعا عقدا ضائعا فيما يتعلق بالتنمية ، كما يتضح من الفجوة التي تتزايد باطراد بين مستويات المعيشة ونوعية الحياة في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية .

فمن غير المنطقي أن يكون العالم الصناعي قد حقق أطول فترة نمو في سنوات ما بعد الحرب بينما لا تفتأ مظاهر التعاون الدولي المتعددة الأطراف تتقلص بصورة مستمرة .

إن القول بأن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ينبغي أن تتحمل عبء هذا النقص المصطنع في الموارد ادعاء غير مقبول . فالعدالة تقتضي إيلاء أعلى درجات الأولوية لتحسين أوضاع من تلقوا ، في عالم غير متكافئ ، أكثر أشكال المعاملة إجحافا ؛ كما تعني أن البلدان النامية لا ينبغي أن تكون هي التي تتحمل القسط الأكبر من العبء الذي يثقل كواهل البلدان النامية الأقل حظا . فمن الأساسي أن يكفل التعاون الاقتصادي الدولي في مجال التجارة والمال والتكنولوجيا ، تحويل الموارد من الأمم الأقوى اقتصاديا الى الأمم الأقل انتفاعا بثمار الاقتصاد الحديث .

وبالنظر الى هذه الحالة العالمية غير المواتية لبلوغ الأهداف الإنمائية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، يصبح التعاون الاقتصادي والتقني على الصعيدين الدولي والاقليمي أكثر ضرورة من أي وقت مضى . وينبغي أن تكون المطالب والأولويات المحددة لبلدان المنطقة نقطة الانطلاق لتوزيع الموارد عن طريق التعاون الدولي .

إن التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة يتسم بأهمية خاصة لأن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تعد منذ ١٥ عاما المحفل الرئيسي لتحقيق الاتفاق والتعاون في أمريكا اللاتينية والكاريبي . وما برحت تلك المنظومة تضطلع منذ انشائها بدور مركزي في عملية تحقيق التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية وبدور بالغ الأهمية في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة .

إن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تضطلع بدور أساسي في مهمة تحديد وإيجاد السبل الكفيلة بحل أزمة المنطقة . ونحن نرى أن تلك الهيئة ينبغي أن تكون نقطة الوصول المنوط بها أن تعرض على الهيئات الدولية وجهات نظر أمريكا اللاتينية

بشأن مسؤولية الجهات القائمة خارج المنطقة عن الديون الخارجية . ولهذا الغرض كثفنا الاجتماعات والصلات مع المؤسسات الدولية ، ولاسيما في المجال المالي ، لضمان حيازة بلدان المنطقة للاسس التقنية والتنفيذية اللازمة لإيجاد حلول لمشكلة الديون تتسم بالفعالية وتتوافر لها مقومات الاستمرار .

ولهذا الغرض كثفت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل تنسيق الجهود المبذولة تحقيقا لتلك الغايات المشتركة . وقد أثبت التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي انه عنصر رئيسي لتشخيص الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ولتحليل مشروعات محددة في القطاعات ذات الأولوية .

إن الأنشطة المشتركة بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في إطار برنامجه الاقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد . وتوجد روابط ونقاط التقاء هامة بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، باعتبارها نقطة تنسيق اقليمية تسعى الى تعزيز وتقوية أواصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وبين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . ويعقد عقد اجتماعات سنوية للمديرين المسؤولين عن التعاون التقني ، مثل الاجتماع الذي عقد في المكسيك في حزيران/يونيه ، وتنفيذ برامج العمل والمشروعات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات محددة مثالين على نوع التعاون القائم بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

كما اتضح هذا التعاون في الأنشطة التي قامت بها لجان العمل التابعة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وفي هذا الصدد اتسم الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة بأهمية خاصة في مساعدة لجنة العمل المعنية بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، التي أنشئت في ١٩٨٣ بهدف تنشيط تنمية بلدان المنطقة ، على وضع خطة العمل الفورية لأمريكا الوسطى .

إننا ندرك في أمريكا اللاتينية أن تحقيق الوئام والتعاون في هذا المجال عنصر رئيسي لحل تلك المشاكل . ونقدر عمل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ولكننا ندرك الحاجة الى تعزيز خطط التعاون فيما بين البلدان النامية ودور الأمم المتحدة في هذا الصدد .

إننا نوجه جهودنا صوب البحث عن حلول عادلة ودائمة للمشاكل الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي . ولهذا الغرض يجب أن نستفيد من الهيئات القائمة وأن نعطي دفعة جديدة للتنسيق والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف استنادا الى نظرة واقعية وموضوعية ملِمّة بآخر التطورات ذات الصلة بالتغيرات الحادثة في العالم الآن وبحاجة منطقتنا الى الانتفاع بتلك التغيرات .

والمكسيك تعرب عن تأييدها الثابت لمشروع القرار الذي تولى عرضه وفد بيرو ، ونأمل أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء .

السيد هيرناندير (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يدرك وفد الجمهورية الدومينيكية انه يستحيل في عالم يزداد تكافلا تجاهل الطابع الدولي للمشاكل التي تواجه شعوبنا في نضالها من أجل التحرّر ومن أجل حقها في التنمية .

وعندما اجتمع في مدينة بنما منذ ١٤ عاما بالضبط وفود ٢٥ بلدا من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - أصبح عددها الآن ٢٦ بلدا - ووقّعوا الاتفاق المنشئ للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، كانت رغبتهم الحارة هي تفادي المزيد من الإحباط . ونحن - شعوب امريكا اللاتينية ومنطقة البحار الكاريبي - قد تعلّمنا من تجربتنا في مجال الخطط والمخططات المؤسسية للعلاقات الدولية .

لقد أنشئت المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لملء الفراغ الذي كان موجودا في هيكل العلاقات الدولية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي نجم عن عدم توفّر محفل إقليمي حقيقي تناقش فيه المواقف وتتخذ القرارات المشتركة للدفاع عن مصالح بلدان المنطقة . وكان قيام تلك المنظومة كأول هيئة حقيقية من نوعها لامريكا اللاتينية مجرد تلبية لحاجة منطقة برمتها توّاقة الى ضمان النجاح في بحثها عن هويتها .

ولم يتضح في أي وقت مضى كما هو واضح اليوم أن بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أحرزت تقدما على طريق التنمية ، وانها في مسيرتها تلك اكتشفت مدى اتساع الفجوة القائمة بين آمالها المشروعة والإمكانيات الحقيقية التي لم تؤت ثمارها .

ومن ذلك المنظور عبّر إنشاء تلك المنظومة تعبيرا ملموسا عن إرادة المنطقة لبناء واقع جديد ولإعطاء محتوى جديد للعلاقات فيما بين بلدان امريكا اللاتينية ؛ وفي الوقت ذاته ، أدّى تصوُّر هذه المبادرة الى تمكيننا من أن نبقي كعنصر دائم في أعمالنا المتعددة الأطراف مبادئ المساواة والسيادة والتضامن والاستقلال ، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية على أساس الاحترام الكامل للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تختارها بحرية شعوب ودول المنطقة ذاتها . وهذه هي المبادئ التي أعطت المنظومة سبب وجودها .

واذا كان بالإمكان تحديد درجة استجابة وكفاءة منظمة دولية ما بما تبديه تلك المنظمة في جملة أمور من سرعة وخفة حركة في تناول إحدى المشاكل أو المواضيع أو النقاط ذات الاهمية الخاصة وفي إدراجها على جدول أعمالها أو إدخالها في برنامج انشطتها ، فإنه يمكن القول حقا بأن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تعدّ من الهيئات الكفؤة . وهناك مواضيع مثل الامن الغذائي أو مسالة الامن الاقتصادي الاشمل ، وحالات مثل العدوان الاقتصادي على دولها الاعضاء ؛ ومشاكل مثل الديون الخارجية البغيضة أو الممارسات الجديدة المثيرة للاهتمام ، كالمسائل المتصلة بالنقل الدولي للبيانات أو التجارة الدولية في الخدمات ـ كل هذه الامور يمكن أن تحلل بسرعة في اجتماعات استثنائية ، أو أن تبحث وتناقش على الاقل في اجتماعات رفيعة المستوى لخبراء حكوميين في إطار بعض البرامج التي توضع كل سنتين ، كما حدث فعلا على نحو متكرر في حالات على درجة عالية من الإلحاحية .

وفي الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، وبسبب الثقة التي تضعها حكومتنا في المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، ولحاجة هذه المنظومة الى التعاون الوثيق مع الامم المتحدة ، لم يكتف وفد بلدي بتاييد القرار ٥/٤٣ . بل كان من المشتركين في تقديمه . وفي هذا القرار تحث الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على توسيع وتعميق انشطتها المشتركة مع المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وكذلك مشاركتها في الجهود المشتركة الرامية الى تنسيق العمل فيما بين مختلف الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في الميدان الاقتصادي . كما تحث برنامج الامم المتحدة الإنمائي على تعزيز وتوسيع دعمه للبرامج التي تضطلع بها الامانة الدائمة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في إطار برنامج العمل المقرر للفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ ، الذي اعتمده مجلس امريكا اللاتينية .

واليوم وفي هذه الدورة الرابعة والاربعين ، يحيط وفد الجمهورية الدومينيكية علما مع الارتياح بتقرير الامين العام A/44/550 بشأن التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الذي يقول إن تعزيز التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية استمر ، كما جرى توسيع مجالات التعاون

بينهما . ويكرّر وفد بلدي تاييده للمقرر ٣٩٩ الذي وافق عليه مجلس امريكا اللاتينية في اجتماعه العادي الخامس عشر بشأن التعاون بين المنظمتين ، ونحن على ثقة بأن هذا التعاون الضروري بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية سيتعزز ويتسع نطاقه .

وإذ يأخذ وفد بلدي كل ذلك في الاعتبار ، فإنه يشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار بشأن التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . ونحن نؤيد كل أحكام مشروع القرار المطروح .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مما لا شك فيه أن من أنسب وسائل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضع أهداف وسياسات مشتركة فيما بين البلدان ومجموعات البلدان . وعلى ذلك ، قامت بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإنشاء المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، التي جرى في إطارها عملية تنسيق ومشاورات أسفرت عن نتائج طيبة .

وتعتقد حكومة بلدي أن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مدعوة الى الاضطلاع بدور أكثر أهمية عن دورها الحالي في مهمتها ذات الشقّين ، باعتبارها محفلا مختصا للعمل الداخلي المتضافر وهيئة مناسبة لتمثيل مصالح البلدان الاعضاء في اتصالاتهم بالبلدان الاخرى أو بالمنظمات الحكومية .

لهذه الاسباب ستواصل حكومة اكوادور تقديم دعمها الكامل وتعاونها الحماسي للغاية الى المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

وعلاوة على ذلك ، ترى إكوادور انه من الضروري لإحراز التقدم والتنمية بشكل عام أن تقوم الوكالات الموجودة التي تتناول مسائل مماثلة بإنشاء أجهزة للتعاون والمساعدة فيما بينها . وهذا هو السبب الذي جعل اكوادور تشترك ، كما فعلت في السنوات السابقة ، في تقديم مشروع القرار هذا بشأن التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

إن التقارير التي يقدمها الامين العام كل سنة بشأن هذا البند جعلت من الممكن أن ندرك ليس فقط الآثار أو النتائج الطيبة لهذا التعاون بين المؤسسات ، بل

أن نرى أيضا الإمكانيات الكبيرة لتوسيع نطاق هذا التعاون بين الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . لذلك فإن مشروع القرار بشأن هذا البند ، وهو المشروع الذي تنضم إكوادور الى المشتركين في تقديمه ، إذ يسير على هدي معالم القرار ٥/٤٣ الذي اتخذ في عام ١٩٨٨ ، يطلب في هذه السنة الى الامين العام للامم المتحدة والامين الدائم للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الشروع في مشاورات لإعداد نص اتفاق للتعاون المتبادل بين المنظمتين . حقا ، لقد حان الوقت الذي يتعيّن فيه على هاتين الهيئتين أن تُصبغا الطابع الرسمي والطابع المؤسسي على تعاونهما لصالح الدول الاعضاء في المنظمتين .

لهذا السبب يؤيد وفد بلدي تمام التأييد مشروع القرار المعروض علينا ، ويأمل في أن يعتمد دون تصويت .

السيد بلاكبورن (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تقدّم كولومبيا بوصفها الرئيس الحالي لمجلس امريكا اللاتينية ، كل التأييد الحاسم للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية كما تؤيد كل الجهود الرامية الى تعزيز التعاون فيما بين المنظومة والمنظمات الدولية على الاصعدة العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية ، ولا سيما مع تلك الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الامم المتحدة .

إن المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية خلال ١٤ سنة من وجودها قد أقامت بنية أساسية مؤسسية متوجهة صوب التعاون الإقليمي ، استخدمته البلدان الاعضاء وعززته رغم الصعوبات التي مل كل الانواع التي واجهتها خلال العقد الماضي .

ووفقا لاحكام القرار ٥/٤٣ ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، قامت المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بعدة أنشطة بالتعاون مع مختلف المنظمات والاجهزة في إطار الامم المتحدة ولا سيما اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ومركز التجارة الدولي . وقد وصف تقرير الامين العام هذه الانشطة وفقا لما نص عليه القرار الذي أشرت إليه توّا . وبالإضافة الى ذلك ، يشير التقرير الى أن التعاون أصبح - في كثير من الحالات دائما من خلال اتفاقات واتفاقيات مختلفة . فالمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، في سياق فلسفتها الجديدة ،تسعى الى أن تصبح مركزا لدعم أنشطة التنسيق الاقتصادي بين بلدان المنطقة . ولهذا السبب ، من الاهمية بمكان تعزيز وتوسيع التعاون فيما بين منظومة الامم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية عملا على القيام بمبادرات في مجالات ذات أهمية خاصة للبلدان أعضاء المنظومة ، منها ، على سبيل المثال ، تنفيذ برنامج امريكا اللاتينية للمساعدة التقنية وتبادل المعلومات المتعلقة بالدين الخارجي ، والمشاريع الاخرى المتصلة بالتنمية الصناعية وإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي في المنطقة .

وسيتمثّل وجه أساسي من أوجه تعزيز هذا التعاون في التعاون بين المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، التي تتشاطر معها عددا من الميادين تعملان فيها سويا وكذلك البعد الإقليمي لأنشطتهما ، بينما تكمل أنشطتهما كل منهما الآخر .

واعتقد انه من المناسب أن نشير الى انه خلال الاجتماع الخامس عشر لمجلس امريكا اللاتينية المنعقد في كارتاغنا ، بكولومبيا ، من ٢٥ تموز/يوليه الى ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، اعتمد القرار ٣٩٩ المعنون "التعاون بين المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنظمة الأمم المتحدة" . وفي هذا القرار اتفق على "أن يطلب من الأمانة الدائمة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٤٣ ، التعاون تعاونا كاملا مع أمين عام الأمم المتحدة على عقد جلسة بين الأمانتين المعنيتين في عام ١٩٨٩ بهدف تحديد المجالات التي يمكن توسيع التعاون فيها بين المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة" .

لكل هذه الأسباب ، تؤيد كولومبيا مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة للنظر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/44/L.8 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار A/44/L.8 .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.8 . (القرار ٤/٤٤)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٣٤ من جدول الاعمال .

البند ٣ من جدول الاعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين

(أ) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/44/639)

(ب) تعديل (A/44/L.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب من الاعضاء توجيه انتباههم الى مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض ، في الفقرة ٢٠ من تقريرها A/44/639 ، التي تنص على ما يلي :

"إن الجمعية العامة

"توافق على التقرير الاول للجنة وثائق التفويض" .

ومطروح على الجمعية العامة أيضا تعديل لمشروع القرار . وقد قدم التعديل عدد من الدول ، وهو وارد في الوثيقة A/44/L.9 .

أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية لتقديم التعديل .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود أن أتقدم باسم المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر هذا بالتعديل الوارد في الوثيقة رقم A/44/L.9 ، غير انه ، قبل أن أشرع في هذا التقديم ، فإنه يطيب لي أن أشير الى الوثيقة رقم A/44/644 وهي رسالة موجهة من رئيس المجموعة العربية الى الأمين العام متعلقة بالطعن في وثائق الوفد الاسرائيلي . وكذلك رسالة التحفظ المقدمة من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والواردة في الوثيقة A/44/638 .

هذا وبصفتي رئيسا للمجموعة العربية ، ونيابة عن الدول الاعضاء التي تبنّت مشروع قرار الطعن في وثائق تفويض الوفد الاسرائيلي لدى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، وهذه الدول هي الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ، ونيابة عن فلسطين ، بالإضافة الى دولتين أخريين تبنتا مشروع القرار وهما كوبا وجمهورية إيران الإسلامية .

وأود بادئ ذي بدء أن استعرض الاعتبارات القانونية والسياسية الحرية بالطعن في وثائق الوفد الاسرائيلي التي لا صحة قانونية لها ، فقد مضى على قبول عضوية اسرائيل في الامم المتحدة أكثر من إحدى وأربعين عاما أثبتت خلالها ، وطوالها ، وبشكل قاطع انها دولة غير محبة للسلام خلافا لاحكام الميثاق ، وخاصة المادة الرابعة منه ، فلم تحترم ولم تطبّق الالتزامات التي رضت بها ، بالإضافة الى استهتارها وإهدارها لكل قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وعلى رأسها القرار (د إ ط ١/٩) المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ الذي يقر :

"إن سجل اسرائيل وإجراءاتها تثبت اثباتا قاطعا انها ليست دولة عضو محبة للسلم ، وإنها لم تقم بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق" .

هذا القرار وحده يقدم دليلا وبرهانا على أن اسرائيل لم تأخذ على نفسها الالتزامات الواردة بالميثاق ، ويؤكد على عدم قدرتها ورغبتها في تنفيذ هذه الالتزامات ، بمعنى أن هذا الإخلال يعني انتفاء شروط العضو المحب للسلام عن اسرائيل ويسقط جميع مبررات وحيثيات العضوية عنها .

واستنادا الى هذا ، فإننا نطعن في وثائق تفويض اسرائيل لدى الدورة العادية الرابعة والاربعين للجمعية العامة ونبني هذا الطعن على ما يلي :

أولا : عدم التزام اسرائيل بقرارات مجلس الامن ذات العلاقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط وما يتفرع منهما منتهكة بذلك المادة الخامسة والعشرين التي تقضي بتعهد جميع أعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها ، وفقا للميثاق .

ثانيا : عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط والتي تطالب بنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وحقه في تقرير مصيره وفي إنشاء دولته المستقلة فلسطين ، والتي تحث أيضا على ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وبالتالي ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس وهضبة الجولان العربية

السورية . بالإضافة الى عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الجمعية العامة المتخذة بشأن البنود الاخرى المتفرعة من بندي قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط خرقا للالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وغيرها من مصادر القانون الدولي التي قررت ديباجة الميثاق في فقرتها الثانية على وجوب احترامها .

ثالثا : انتهاك اسرائيل لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، بما في ذلك القدس وبالذات انتهاكها لاحكام اتفاقية جنف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، ونشير هنا الى تصاعد القمع اليومي الوحشي ضد الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسكان الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، حيث تجاوز عدد القتلى أكثر من ٨٠٠ شهيد وأكثر من خمسة وثلاثين الف من المعتقلين ، ناهيك عن عمليات ترحيل المواطنين العرب من هذه الاراضي منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي والتدمير الجماعي لمنازل الفلسطينيين .

رابعا : استمرار قيام اسرائيل بضم الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى ، بما فيها القدس والجولان ، منتهكة بذلك أحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، ومواصلة اسرائيل الاعتداء على الدول العربية وتوسيع رقعة عدوانها الى كل من لبنان والعراق وتونس خرقا للإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقة الدول الاعضاء والامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة .

خامسا : استمرار اسرائيل في تعاونها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا وخاصة في المجالات النووية وتطوير الاسلحة التقليدية والصاروخية ذات المدى المتوسط والبعيد ، الامر الذي يهدد سلام وأمن القارة الافريقية بأسرها .

سادسا : إن صدور أوراق تفويض الوفد الاسرائيلي لدى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة من مدينة القدس المحتلة يعد خرقا لقرارات مجلس الامن وخاصة القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) ، وقرارات الجمعية العامة ذات العلاقة ، ولا سيما القرار ١٦٩/٣٥ هـاء بتاريخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ .

وختاما ، لا يفوتني إلا أن أعود بالجمعية العامة الى سنوات خلت رفضت جمعيتنا خلالها وشائق تفويض حكومة جنوب افريقيا ، ولقد أرسى هذا سابقة ذات مدلولين أساسيين هما : أولا ، عدم الاخذ برأي الذين يدفعون بالانطباق الحرفي لاحكام المادة ٣٧ من

النظام الداخلي للجمعية العامة فيما يخص وثائق التفويض ، وثانيا استناد الطعن الى أسباب تتعلق بخرق حكومة جنوب افريقيا لمبادئ الميثاق والاعراف الدولية ، وهو ما ينطبق بشكل قطعي على حالة اسرائيل ، وهذه السابقة سيدي الرئيس ، وانتم على دراية وافية بها ، تشكل سندا رئيسيا يحتذى به في رفض وثائق الوفد الاسرائيلي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الدانمرك الذي طلب التكلم في نقطة نظامية .

السيد مورتينسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير نقطة نظامية باسم بلدان الشمال الخمسة - ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج والدانمرك - فيما يتصل بالتعديل الوارد في الوثيقة A/44/L.9 ، الذي قدمه لتوه زميلي من ليبيا . ويقترح التعديل رفض وثائق تفويض ممثلي اسرائيل .

وباسم بلدان الشمال ، أطلب رسميا عدم اتخاذ أي إجراء بشأن التعديل ، وأطلب منكم ، سيدي الرئيس ، أن تطرحوا هذا الاقتراح فورا للتصويت . لقد قدم الاقتراح في إطار المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

وتود بلدان الشمال الخمسة أن تؤكد على أن اقتراحنا يحفزه تفانينا في إعلاء قدرة وسلطة الامم المتحدة لنتصرف وفاءً للغاية الاولية منها ، ألا وهي صيانة السلم والامن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اقترح ممثل الدانمرك ، في إطار المادة ٧٤ من النظام الداخلي ، عدم القيام بأي إجراء فيما يتصل بالتعديل المعمم في الوثيقة A/44/L.9 . والمادة ٧٤ ، في جزء منها ، تذكر ما يلي :

"لأي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالإضافة الى مُقدم الاقتراح ، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يُطرح الاقتراح فورا للتصويت ."

سأطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي قدمه ممثل الدانمرك بعدم اتخاذ أي إجـــراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/44/L.9 . طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيـــدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جـــزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيـــا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، جمهوريـــة افريقيـــا الوسطى ، تشـــاد ، شيلـــي ، كولومبيا ، كوستاريكـــا ، كوت دفوار ، قبرص ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهوريـــة الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائيـــة ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهوريـــة - الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا - بيســـاو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيـــل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، ليسوتو ، ليبريـــا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيـــك ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغـــواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، سانت لوسيا ، ســانـــت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيـــل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، أسبانيا ، سري لانكـــا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيـــداد وتوباغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنـدا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويـــلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، جزر القمر ، كوبا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، غانا ، غينيا ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، نيكاراغوا ، النيجر ، باكستان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، زمبابوي .

الممتنعون : بلغاريا ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هايتي ، الهند ، مدغشقر ، بولندا ، رواندا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٣٧ ، مع امتناع ١٥ عضوا عن التصويت*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل مصر الذي يرغب في تعليل تصويته . وأذكّره انه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يحدد تعليل التصويت بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود بنغلاديش وسانت كيتس ونيفيس وفانواتو وهايتي الأمانة العامة انها كانت تنوي التصويت مؤيدة ؛ وأبلغ وفدا أفغانستان وعُمان انهما كانا ينويان التصويت معارضين ؛ وأبلغ وفد غانا انه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

السيد بدوي (مصر) : يود وفد بلادي أن يسجل النقاط التالية : أولا ، أن تأييد الاقتراح الاجرائي المقدم من وفد الدانمرك يأتي متماشيا مع الموقف الذي تتبناه مصر في اسلوب معالجة جهود التسوية السلمية في الشرق الاوسط والتوصل الي حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، وذلك من خلال تشجيع التفاوض بين جميع الاطراف ، ومشاركتها على قدم المساواة في المؤتمر الدولي للسلام . ثانيا ، ان موقف مصر من التسوية العادلة والشاملة لمشكلة الشرق الاوسط يؤكد على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وضرورة تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه المشروع في تقرير المصير . ثالثا ، ان مصر - في سعيها الجاد من أجل تحقيق هذه التسوية - ترى أنه من الواجب أن تسود المنطقة الظروف والملابسات التي من شأنها تشجيع الاطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على العمل من أجل هذه التسوية .

ومصر ، من هنا ، تدين مرة أخرى كل الممارسات التي تقوم بها السلطات المحتلة في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة والجولان ، وهي ممارسات تتناقض مع جميع الاعراف والقوانين الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها على توصية لجنة وشائق التفويض .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن دولة كمبوديا وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وباسم بلدي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

يؤسفنا أن نلاحظ أن لجنة وشائق التفويض وافقت رسميا هذا العام أيضا على وجود ممثلي ما يسمى بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في جمعيتنا العامة . تلك الحكومة الائتلافية المزعومة التي يتألف عنصرها الاساسي من عصابة نظام بول بوت للإبادة الجماعية ، الذي رفضه الشعب الكمبوتشي بأسره ، وأدانه العالم قاطبة ، ليست جديرة بأن تكون ممثلة في منظمتنا . هذا علاوة على أنها ليس لها أي مقر أو عاصمة ، ولا تسيطر عمليا على أي اقليم ذي صلاحية عملية في البلاد .

ومن ناحية أخرى لدولة كمبوديا حكومة ومقرها بنوم بنه العاصمة وقد تشكلت نتيجة للانتخابات التشريعية النظامية ، كما أنها تمارس حقوق السلطة كاملة على جميع الاراضي الكمبودية . ومن هنا ، نرى أن المكان المخصص لذلك البلد في الامم المتحدة ينبغي أن تشغله تلك الحكومة .

إلا أنه توخيا لمزيد من الاعتدال ، وعلى ضوء التطورات الايجابية التي طرأت مؤخرا على الوضع في منطقتنا ، وبالذات مع توقع عودة مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا الى الانعقاد ، قد يكون من الاكثر حكمة ، أن تختار منظمتنا سياسة المقعد الشاغر فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا . فذلك سيكون اسهاما كبيرا من جانب منظمتنا في الجهود الحميدة التي تبذل حاليا لايجاد حل سياسي تقبله جميع الاطراف الكمبودية المعنية .

لهذه الاسباب ، أطلب من الجمعية العامة ، نيابة عن وفود وحكومات البلدان المذكورة آنفا ، أن تسجل أشد تحفظاتنا على تقرير لجنة وثائق التفويض ، وبخاصة فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا ، أو كمبوديا ، لدى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة لمنظمتنا .

السيد حق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتساقا مع المواقف التي اتخذتها منظمة المؤتمر الاسلامي ومراعاة لحقائق الوضع في أفغانستان ، مازالت باكستان متمسكة بسياستها المتمثلة في الامتناع عن الاعتراف بنظام كابول الذي لا يتمتع بتأييد شعب أفغانستان .

وعلى ضوء ما ذكرته توا بخصوص تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/44/639 والمؤرخ في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، المعروض حاليا على الجمعية العامة . يود وفد بلادي أن يسجل تحفظه الرسمي على وثائق تفويض الوفد الذي يمثل أفغانستان في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

السيد ماكسيموف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : نيابة عن وفود جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهوريات هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية الشعبية البولندية ،

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وباسم وفد بلادي ، أود أن أعلن أن البلدان السالف ذكرها تعترض على قبول وثائق تفويض ما يسمى بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، ولدى الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي ، وتؤيد اعادة الحقوق المشروعة لدولة كمبوديا في الامم المتحدة .

وفي الوقت ذاته ، وعلى ضوء التغيرات التي تطرأ حاليا على الحالة الكمبودية ، نرى أن الجمعية العامة يمكنها أن تترك مقعد كمبوديا في الامم المتحدة شاغرا ريثما يستكمل الحوار فيما بين مجموعات الخمير ويتسنى تشكيل حكومة جديدة في كمبوديا . فما من شك في أن مثل هذه الخطوة ستسهم في دفع عملية البحث عن تسوية شاملة للمشكلة الكمبودية .

السيد حقوق (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار ممثل باكستان الى وثائق تفويض وفد بلادي بمزاعم جوفاء تنطوي على قذف وتشهير . ونحن نرفض هذه المزاعم رفضا باتا لانها ـ بداهة ـ لا تستند الى أي أساس وتخلو من أي مضمون .

ان دولة جمهورية أفغانستان ، بوصفها عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة ، وعضوا نشطا في حركة بلدان عدم الانحياز ، تستمد شرعيتها من الارادة السيادية للشعب الافغاني الذي أعرب عن تلك الارادة من خلال جمعيته التقليدية "لويا جيرغاه" وهي الجمعية الكبرى التي اعتمدت دستور البلاد وانتخبت رئيس جمهوريتها .

ان مثل هذه المزاعم لا يمكن أن تسهم بأي شكل من الاشكال في مسيرة السلم في أفغانستان وفي المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنبت الآن في توصية لجنة وثائق التفويض الواردة في الفقرة ٣٠ من تقريرها الاول (A/44/639) .

اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

أعتمد مشروع القرار (القرار ٤٤/٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في توضيح مواقفهم بشأن القرار المعتمد توا .

السيد صون صان (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اعتمدت جمعيتنا توا بالاجماع ودون تصويت التقرير الاول للجنة وثائق التفويض بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول الاعضاء في الامم المتحدة لدى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وإذ فعلت الجمعية هذا ، فإنها أكدت رسميا مرة أخرى صحة وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية لدى الدورة الحالية ، وصلاحيته كممثل شرعي وحيد للشعب الكمبودي ولكمبوتشيا الديمقراطية ، وهي دولة عضو في الامم المتحدة .

لذلك ، أود ـ نيابة عن الامير نورودوم سيهانوك زعيم المقاومة الوطنية ، ورئيس كمبوتشيا الديمقراطية ورئيس حكومة شعبنا الائتلافية ـ ، أن أؤكد مجددا للجمعية امتناننا القلبي العميق لهذا الاجراء العادل ، وللتضامن المثالي الذي نعتبره شرفا عظيما ، يبرر من جميع النواحي السمعة والشعبية المتزايدة اللتين تحظى بهما المنظمة العالمية في الوقت الحالي ، ودورها الذي لا بديل له في التسوية السلمية للنزاعات الدولية .

بالنسبة لبلدي ، كمبوديا ، ضحية الغزو والاحتلال الفيتناميين طوال أحد عشر عاما ، تعدّ الامم المتحدة ، وستظل ، الحارس الادبي للنظام الدولي القائم على احترام المبادئ المقدسة الواردة في الميثاق ، والملاذ الاخير من قانون طغيان الاقوى ، أي من بغي الذين يستعملون القوة في العلاقات الدولية أو يهددون باستعمالها ، ولا سيما ضد الدول المجاورة الاصغر والاضعف .

وبالنسبة لكمبوتشيا الديمقراطية ، فإن الجمعية العامة واصلت منذ عام ١٩٧٩ ، وبشكل جدير بالثناء ، الدفاع عن مبادئ الميثاق ، والمعارضة بشدة لكل محاولة من جانب فييت نام للاستيلاء على مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في الامم المتحدة لمصلحة النظام الذي نصّبته في بنوم بنه بالقوة . وهذا العام بشكل خاص ، أعلنت جمعيتنا بشكل قاطع عدم قبول مناورة ماكرة أخرى ترمي الى ترك مقعد كمبوتشيا الديمقراطية في منظمتنا شاغرا . هذه المكائد ، لو كانت قد نجحت ، لكان من شأنها أن تثير الشك ، لا في المبادئ الاساسية لمنظمتنا فحسب بل وفي جهود البلدان التي تقدس السلم والعدالة لتسوية ما يسمى مشكلة كمبوتشيا كلها على أساس المبدأين ذوي الشأن في قرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا . هما : أولا ، الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا تحت رقابة واشراف دوليين ؛ وثانيا ، ممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير دون تدخل أجنبي .

ان جميع البلدان المتمسكة بالسلام والعدل ، التي تؤيد قضيتنا العادلة ، لا يسعها إلا أن تهنئ شعبنا وحكومته الائتلافية بهذا القرار الجديد الذي اتخذته جمعيتنا فالشعب الكمبودي وحكومته الائتلافية ، يجدان في هذا تشجيعا هائلا ، ومبررا آخر للاعتقاد بأنه ـ بتأييد جمعيتنا القوي ـ ستعيد المقاومة الكمبودية الوطنية ، تحت قيادة سمو الامير نورودوم سيهانوك ، الى كمبوتشيا في نهاية الامر وضعها كدولة مستقلة محايدة غير منحازة ، مع صون سلامتها الاقليمية .

وختاما ، تأمل بلادي مخلصة ، شأنها شأن جميع البلدان المتمسكة بالسلام والعدل ، أن تدرك فييت نام أخيرا أنه مهما كان اصرارها على ممارسة سياستها الاستعمارية التوسعية في كمبوتشيا وفي منطقتنا ، لن تستطيع أبدا تقويض تصميم جمعيتنا على تأييد شعب كمبوديا وحكومته الائتلافية الى أقصى حد في كفاحهما المقدس لاستعادة كمبوديا استقلالها وحريتها . وبالتالي ، وبغية تجنيب شعبنا وكذلك الشعب الفييتنامي مزيدا من المعاناة وسوء الطالع ، حان الوقت لسلطات هانوي كي تنهي دون مزيد من التأخير الحالة المأساوية في كمبوديا حتى يمكن استعادة علاقات حسن الجوار

بين شعبينا وبلدينا في سلم واستقلال بما يعود بالنفع على سلم واستقرار جنوب شرقي آسيا .

السيد هوم (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن عدم معارضة وفد بلادي اعتماد وثائق تفويض وفد افغانستان ينبغي ألا يؤخذ على أنه يعني أن الحكومة البريطانية ستتعامل مع النظام الحالي في كابول تعاملا بين حكومة وحكومة .

كما أنه لا بد لي أن أوضح أن قبولنا توصية لجنة وثائق التفويض فيما يتعلق بوثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية لا يعني بالتأكيد أية نية من جانب الحكومة البريطانية في الاسهام في اعادة اقامة نظام بول بوت الذي سحبنا اعترافنا به في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

وأود أن أؤكد مجددا أن حكومة بلادي ليست لديها الرغبة في أن ترى بول بوت البغيض وشركاؤه المقربين يتولون السلطة ؛ كما أن سياستنا لا تعني بأي حال من الاحوال تأييد الخمير الحمر .

السيد غارسيا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يأسف وفد كوبا لقبول وثائق تفويض ما يدعى بكمبوتشيا الديمقراطية مرة أخرى ، في محاولة لإنكار وجود دولة كمبوديا . ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا ، مرة أخرى ، اعتقاده بأن الممثلين الشرعيين الوحيدين لحكومة دولة كمبوديا هم الذين ينبغي أن يكون لهم الحق السيادي في تمثيل مصالح شعبهم هنا في الامم المتحدة .

السيد بروتيغام (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسجل موقفي بشأن وثائق تفويض وفد أفغانستان . ان تصويتنا المؤيد لتقرير لجنة وثائق التفويض لا يعني أننا نعترف بمشروعية النظام في كابول .

وأود أن أشرح أيضا بشأن قبول توصية لجنة وثائق التفويض فيما يختص بوثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية أننا لم نقصد بذلك تأييد عودة نظام بول بوت المرعب ، بأي شكل كان ، الى السلطة .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : شاركت بلجيكا في توافق الآراء بشأن التقرير الذي عرضته لجنة وثائق التفويض . ويود وفد بلادي ، مع هذا ، أن يقدم من ناحيتين بعض التوضيحات بشأن مغزى موقفه .

أولا ، ينبغي ألا يفسر ذلك الموقف بأنه اعتراف بالنظام الحالي في كابول . وثانيا ، فيما يتعلق بوثائق تفويض حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية ، شاركت بلجيكا في توافق الآراء لأنها ترفض الموافقة على اقامة حكومة كنتيجة لانتهاك دولة لوحدة أراضي دولة أخرى .

ومع ذلك ، تدين بلجيكا بصورة قاطعة للغاية نظام الخمير الحمر البغيض والفظائع التي لا حصر التي أدين بارتكابها .

وبالاضافة الى ذلك ، ترجو بلجيكا ألا يفسر موقفها اليوم بأنه تأييد ، ولو ضمني ، لعودة نظام الخمير الحمر الى السلطة .

السيد اردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ساير وفد منغوليا القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة توا بالموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض . لكننا نود أن نسجل في المحضر أن هذا لا يعني بحال من الاحوال الاعتراف بوثائق تفويض ممثلي ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ، فليس من الانصاف أن يسمح لهذا الكيان بشغل مقعد كمبوديا في هذه الهيئة العالمية وبالتالي عرقلة حسم التوتر في جزء من منطقة جنوب شرقي آسيا . فموقف وفد بلادي نابع من السياسة المتسقة لحكومة منغوليا فيما يتعلق بالمسألة الكمبودية .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود فقط أن أسجل في المحضر أن الصومال انضمت الى توافق الاراء في اعتماد هذا التقرير على أن يكون مفهوما أن اسم الصومال سيدرج في التقرير ضمن أسماء الاعضاء الذين قدموا وثائق التفويض الخاصة بهم وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وقد قدمت الصومال بالفعل وثائق التفويض الخاصة بها وفقا لتلك المادة . ونأمل أن يرد ذلك في ملحق يقدم الى الجمعية العامة في مرحلة لاحقة .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : أود فقط أن أسجل في المحضر أن وفد بلادي مازال على موقفه الذي اتخذه في الدورات السابقة للجمعية العامة بخصوص وثائق التفويض الخاصة بوفد كمبوتشيا الديمقراطية .

السيدة شان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا في هذه الجلسة الى بعض الممثلين يسوقون حججا مغلوطة مؤداها أن مقعد كمبوديا في الامم المتحدة يجب أن يترك شاغرا . ان وفود الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترى أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الشرعية لكمبوديا . وقد اطيح بهذه

الحكومة عن طريق غزو عسكري أجنبي يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الامم المتحدة . وينبغي أن تشغل كمبوتشيا الديمقراطية مقعدها في الامم المتحدة الى أن تعكس آثار ذلك الغزو .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تخوض الآن نضالا لتحرير البلاد . ولا بد من الوفاء بشرطين بغية عكس آثار الغزو . أولا ، يجب أن تنسحب القوات الفييتنامية بالكامل من كمبوديا تحت اشراف وتحقق دوليين . ثانيا ، يجب أن يسمح للشعب الكمبودي بالتعبير عن خياره السياسي عن طريق عملية تقرير المصير تتم بانتخابات حرة تجرى تحت اشراف الامم المتحدة . وعلى الرغم من أن فييت نام قد أعلنت انسحابها ، لم يتسن بعد التحقق من هذا الانسحاب بواسطة أية وكالة دولية ذات مصداقية . وعلاوة على ذلك لم تتح بعد الفرصة للشعب الكمبودي لممارسة حقه في تقرير المصير بحرية .

والى أن يتسنى التوصل الى تسوية سياسية في كمبوديا ، ينبغي لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية أن تحتفظ بمقعدها في الامم المتحدة لعدة أسباب . أولا ، يتلازم الاحتفاظ بالمقعد مع حماية بعض المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . فإذا حرمت كمبوتشيا الديمقراطية من شغل مقعدها فسيكون ذلك بمثابة القول أنه من الجائز للدول القوية عسكريا أن تغزو جيرانها الاضعف وأن تنصب فيها حكومات تنفذ مشيئتها . واذا حرمت كمبوتشيا الديمقراطية من شغل مقعدها ، فإن ذلك سيعني أن سياسة القوة ستسود . ولن يكون هناك حافز يدفع فييت نام الى التفاوض بجدية لتحقيق تسوية سلمية دائمة وهو ما سيؤدي الى اضعاف مفاوضات السلم العديدة التي تجرى حاليا .

وأخيرا ، إذا حرمت كمبوتشيا الديمقراطية من شغل مقعدها ، فإن ذلك سيكون بمثابة معاقبة الضحية ومكافأة المعتدي ، وهو ما يعد استخفافا بميثاق الامم المتحدة .

السيد يو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يؤيد وفد الصين اقتراح لجنة وثائق التفويض بقبول وثائق التفويض الخاصة بالبلدان التي أشار اليها

تقرير اللجنة ، بما في ذلك كمبوتشيا الديمقراطية . ويكرر وفد الصين أن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية هي الحكومة الشرعية الوحيدة لكمبوتشيا والممثل الحقيقي للشعب الكمبوتشي . أما نظام هنغ سامرين الذي تدعمه قوى العدوان الأجنبي ، فلا يمكن بأي حال من الاحوال أن يعتبر ممثلا لشعب ذلك البلد . إن وفد الصين يوصي الجمعية العامة بأن تقبل وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية . وهذا هو موقف الحكومة الصينية .

السيد دوراني (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : على الرغم من أن جيبوتي قدمت وثائق التفويض الخاصة بها الى الأمين العام ، فإن اسمها لم يرد في الكشف الوارد في الفقرة ٤ من تقرير لجنة وثائق التفويض ونأمل أن يظهر ذلك في السجل الشفهي .

السيد كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي أن يعلن أنه صادق على تقرير لجنة وثائق التفويض وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي .

وفيما يتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، يتمسك وفدي بالموقف الذي اتخذه في السنوات السابقة : وهو أننا لا نقبل بيننا نظاما مفروضا من الخارج عن طريق الاحتلال العسكري - انتهاكا لسيادة كمبوتشيا الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الاقليمية - نظاما أقامته فييت نام وما فتئت تحافظ عليه منذ سنوات عديدة .

ويشاطر وفدي الآمال التي أعربت عنها وفود عديدة هنا بشأن تمكّن كمبوتشيا الديمقراطية من ممارسة حقها في تقرير المصير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في تعليل التصويت . وبهذا نكون قد انتهينا من نظر التقرير الاول للجنة وثائق التفويض .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠